**الجواب النموذجي للإمتحان النظامي في مادة قانون المرافق العمومية**

**السنة الثانية ماستر – تخصص: قانون عام – كلاسيك - س3- تاريخ: 15/05/ 2024 أستاذ المادة: أ.د/ دريد كمال**

**الجزء الأول: ناقش على سبيل الخيار أحد القولين (اعتمادا على التقسيم المنهجي و بمحتوى موجز... من 14 نقطة)**

* أهمية التطور الذي شهده مفهوم المرفق العمومي و مدى انعكاسه على التطورات الحديثة التي شهدها القانون الإداري

**مقدمة**: التركيز على تطور وظائف الدولة و من خلالها التعريج على نشاط الإدارة العمومية و فكرة ظهور المرفق العام كأساس للقانون الإداري...شرح وجيز

و مدى ارتباطه به، و طرح الإشكال: إلى أي مدى أثر تطور مفهوم المرفق العام على التطورات الحديثة للقانون الإداري ...؟. .**....2.5ن.**

**تقسيم خطة العمل**: إلى ثلاثة نقاط رئيسية:

**أولا:** العلاقة التاريخية للمرفق العام بالقانون الإداري (1- المرفق العام في مفهومه العضوي – قرار بلانكو 2– المرفق العام في مفهومه المادي – قرار تيرييه ) .**....3ن.**

**ثانيا**: أزمة المرفق العام ( أزمة القانون الإداري ) قرار باك دي لوكا...مع شرح موجز.**....3ن.**

**ثالثا**: الاتجاهات الحديثة للقانون الإداري في ظل ازدهار مبادئ المرفق العام ( انتقالها من المبادئ التقليدية إلى المبادئ الحديثة: ااستخدام وسائل التكنولوجيات الحديثة – مبدأ الحياد - مبدأ الشفافية...) مع شرح موجز... .**....3ن.**

**خاتمة**: تبيان فضل و مساهمة المرفق العام في تطور قواعد و موضوعات القانون الإداري( من الأساس إلى انشاط )...مع شرح موجز.**....2.5ن.**

* مهما تنوعت المرافق العمومية و تعددت طرق إدارتها فإنها تخضع لنظام قانوني متميز.

**مقدمة**: الإشارة ألى أهمية المرفق العام و التركيز على الإشكالية ما طبيعة النظام القانوني المتميز الذي تخضع له المرافق العمومية؟.**....2.5ن.**

بناءا على ذلك نقسم خطة العمل إلى ثلاثة نقاط رئيسية:

**أولا:** طبيعة المرافق العمومية الخاضعة للنظام القانوني العام.**...3ن**

1-الأنواع: المرافق العمومية الإدارية – 2- طرق الإدارة: الاستغلال المباشر – المؤسسة العمومية.

**ثانيا:** طبيعة المرافق العمومية الخاضعة للنظام القانوني الخاص**...3ن**

1-الأنواع: المرافق العمومية الاقتصادية – 2- طرق الإدارة: الأسلوب العقدي – أسلوب الشراكة.

**ثالثا:** طبيعة المرافق العمومية الخاضعة للنظام القانوني المتميز (المبادئ الأساسية التي تحكم سير المرافق العمومية - 1- التقليدية 2 – الحديثة )**....3ن**

**خاتمة:** التأكيد على صحة القول مهما اختلفت أنواع المرافق العمومية و مهما تعددت طرق إدارتها فإنها تشترك كلها في الخضوع لنظام قانوني متميز**... 2.5ن.**

**الجزء الثاني: أجب على سؤالين اثنين (2) فقط (...من 06 نقاط)**

1. **مدى إمكانية اعتبار المرفق الفعلي من المرافق العمومية ؟**

لا يمكن اعتبار المرافق الفعلية من قبيل المرافق العامة لأنه لا تتوفر على مقومات المرفق العام (لاسيما معيار الإنشاء الدولة) إذ هي من قبيل المؤسسات الخاصة التي ينشئها الخواص، لكنها تتحد مع المرافق العامة و تشترك معها في تحقيق ذات الأهداف ( النفع العام) لذلك اطلق عليها الفقه و القضاء الإداريين الفرنسيين مصطلح: "المؤسسات الخاصة ذات النفع العام" و قد كان لها دور فعال في ازمة المرفق العام، و نظرا لهذا التشابه و التداخل بينها و بين المرافق العامة أطلق عليها على سبيل المجاز " المرافق الفعلية"

1. **مدى التزام القضاء العادي بعدم جواز الحجز على الأموال الخاصة للملتزم في عقد التزام مرفقي ؟**

أجاز القضاء الإداري الفرنسي ممثلا في مجلس الدولة الفرنسي عدم جواز الحجز على الأموال الخاصة للملتزم ( شخص خاص ) في تسيير المرفق العام الاقتصادي حفاظا على مبدأ حسن سير المرفق بانتظام و اطراد، و قد طبق القضاء العادي هذه القاعدة رغم انه غير ملزم بتطبيق قواعد القانون الإداري.

1. **أهمية التمييز بين**  **المرافق العمومية الصناعية و التجارية و المرافق العمومية الاقتصادية ؟**

يخضع كلاهما إلى نظام قانوني مختلط بين أحكام القانون العام و أحكام القانون الخاص معا كل في نطاق محدد بحيث تقترب المرافق العمومية الاقتصادية أكثر إلى القانون الخاص عن المرافق العمومية الصناعية و التجارية حيث أن الفقه الإداري الحديث اتجه إلى تحرير المرافق العامة الاقتصادية كليا من قيود القانون العام و وسائله على الأقل من حيث النواحي المالية و طريقة إدارتها على خلاف المرافق العمومية الصناعية و التجارية التي يمكن ان تساهم في عمليات اقتصادية ذات طابع عمومي من خلال تكليفها من طرف الدولة.

1. **مدى اعتبار المرافق العامة المهنية من قبيل المؤسسات العمومية ؟**

أكد مجلس الدولة الفرنسي على عدم اعتبار المرافق العامة المهنية من قبيل المؤسسات العامة، و ذلك في قراره Bouguen الصادر بتاريخ: 02/04/1943، كما أن القضاء المصري ذهب إلى عدم اعتبار المرافق العامة المهنية من أشخاص القانون العام، لذلك يمكن اعتبار المرافق العامة المهنية من المرافق العامة المكلفة بتسيير مرفق عام مستخدم بعض وسائل القانون العام من طرف أشخاص القانون الخاص.

**بالتوفيق للجميع**